الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمالية

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر.

الشعبة : علوم المالية والمحاسبية **تخصص :** التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير

دور نظام المعلومات المحاسبي في إتخاذ القرار

دراسة حالة مؤسسة محاجر الغرب

مقدمة من طرف الطلبة :

عبيد ليلى

ناجي رحمة

تحت إشراف الأستاذة :

تدلاوتي يامنة

أعضاء المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن جامعة
رئيسا	د. شملال نجاة	أستاذة محاضرة قسم ب	مستغانم
مقررا	د. تدلاوتي يامنة	أستاذة محاضرة قسم أ	مستغانم
مناقشا	د. تمار خديجة	أستاذة محاضرة قسم أ	مستغانم

السنة الجامعية

2023 - 2022

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى

وأهله ومن وفى

أما بعد،

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة إلى الوالدين، وإلى من حلّت بركة بوجودهم في حياتنا وزينة حياتنا وبهجتها ومن ملأت ضحكاتهم الجميلة اعمارنا، نهدي هذا البحث إلى الأقارب قلبًا ودمًا ووفاءً وبالأخص رميسة عبيد

وخيرة بروان وحليمة حقاني وشيماء لكحل

وخاطر نور الهدى.

شُكرٌ وتقدير

الحمد لله رب العالمين الذي خلق الهدى وسدد الخطى

وأنعم علينا من النعم.

باسمي واسم زميلتي في مذكرة التخرج نتقدم بشكر وتقدير

وامتنان خاص للأستاذة ذات الخلق الكبير والقلب الطيب

" تدلاوتي يامنة "

كل عبارات الشكر والتقدير لا توفيها حقها نشكرها

على إشرافها على مذكرتنا فطيلة فترة انجازنا للمذكرة

لمسنا فيه تذليل كل صعب ورحابة الصدر والضمير في العمل واللطف في الأسلوب والرقي في التعامل لآخر لحظة وهي تحرص على تصحيح كل جزء من المذكرة كلمة بكلمة.

اذا وصلتك كلماتنا لك منا كل الحب والتقدير والإحترام أدامك الله مثالنا الأعلى وقدوتنا الحسنة وبارك الله لك في علمك وعملك وصحتك ويارب يكتب لك السعادة الدائمة وقلبك يسكنه الفرح والسرور دوما شكرا لما قدمته لنا من تسهيلات.

الفهرس

العنوان	الصفحة
الاهداء	
الشكر	
فهرس المحتويات	I
فهرس الأشكال	II
المقدمة العامة	أ – ج
الفصل الأول: عموميات حول نظام المعلومات المحاسبي	1
تمهيد	2
المبحث الاول: مفاهيم أساسية حول نظام المعلومات المحاسبي	3
المطلب الأول: تعريف نظام المعلومات المحاسبي وخصائصه	3
المطلب الثاني: أهداف ومبادئ نظام المعلومات المحاسبي	5
المبحث الثاني: وظائف نظام المعلومات المحاسبي ومتطلباته	8
المطلب الأول: وظائف ومحتويات نظام المعلومات المحاسبي	8
المطلب الثاني: متطلبات نظام المعلومات المحاسبي	13
خلاصة الفصل	16
الفصل الثاني: نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرار	17
تمهيد	18
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول عملية اتخاذ القرار	19
المطلب الأول: تعريف عملية اتخاذ القرار وأهميتها	19
المطلب الثاني: أنواع وأساليب عملية اتخاذ القرار	20
المبحث الثاني: دور نظام المعلومات المحاسبي في عملية اتخاذ القرار	23
المطلب الأول: العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار	23

المطلب الثاني: أهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرار	25
خلاصة الفصل	27
الفصل الثالث: دراسة حالة في مؤسسة محاجر الغرب	28
تمهيد	29
المبحث الأول: عموميات حول مؤسسة محاجر الغرب	30
المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة	30
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة	32
المبحث الثاني: واقع نظام المعلومات المحاسب ودوره في إتخاذ القرار في المؤسسة	33
المطلب الأول: الأنظمة المحاسبية للمؤسسة وتأثيرها في عملية اتخاذ القرار (قسم المحاسبة المالية، قسم مراقبة التسيير، قسم التدقيق الداخلي)	33
المطلب الثاني: مزايا وعيوب نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة	37
خلاصة الفصل	38
الخاتمة	39
المراجع	41
الملخص	45

فائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	عناصر الميزانية	12
2	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	32
3	العناصر الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية	33

المقدمة

مقدمة عامة :

يعيش عالمنا المعاصر تطورا على مختلف المستويات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والتكنولوجية,ومن الطبيعي أن ينعكس هذا التطور في مجال نظم المعلومات إنتاجا وتطبيقا.

تعتبر نظم المعلومات عاملا أساسيا في نجاح أو فشل أي مؤسسة إقتصادية وتقوم بدور هام في المساهمة في عملية إدارة المؤسسات ,حيث تساهم بدور فعال في توفير المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات داخل الوحدات أو خارجها .

تهتم نظم المعلومات المحاسبية في أي مؤسسة بإنتاج وتقديم المعلومات لكل الجهات التي يمكنها أن تستفيد سواء كانت علاقة مباشرة أو غير مباشرة.

كما يعتبر إتخاذ القرار أداة مهمة في تحقيق أهداف وغايات المؤسسة والحفاظ على بقائها وإستمراريتها ومن ثم فعملية إتخاذ القرار ومدى نجاحها يعتمد بشكل كبير على المعلومات والكفاءة والطريقة التي قدمت بها ,غير أن المعلومات وحدها لا تكفي في نجاح عملية إتخاذ القرار لذا لابد من توفيرها في شكل منظم ,وهذا ما تعمله نظم المعلومات لتوفير لمتخذ القرار,ويقوم على جمع وتحليل وتنظيم علمي وموضوعي لمتخذ القرار مما يساهم في الرفع من فعالية وموضوعية القرار وذلك من خلال الحصول على كافة المعلومات والبيانات الازمة للقيام بهذه العملية.

وبناءا على هذا يمكن القول أن نظم المعلومات تساهم بشكل كبير في عملية إتخاذ القرار داخل المؤسسة ومن خلال ما سبق سنحاول دراسة هذا الموضوع إنطلاقا من طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف يساهم نظام المعلومات المحاسبي في إتخاذ القرار داخل المؤسسة؟

ومن خلال الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الاسئلة الفرعية التالية:

- هل المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي تؤثر على إتخاذ القرارات المناسبة؟
- هل نظام المعلومات المحاسبي له دور فعال في تسيير المؤسسة؟
- ماهي المتطلبات الازمة لتطبيق النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية؟

فرضيات الدراسة :

للإجابة على إشكالية الدراسة المطروحة قمنا بإعتماد الفرضيات التالية :

- المعلومات المحاسبية التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي تتميز بمجموعة من الخصائص النوعية مثل: الدقة وقابلية الفهم وقابلية المقارنة والمصداقية ..إلخ ,وهذا يؤثر في إتخاذ القرار المناسب الذي يخدم مصلحة المؤسسة.
- المعلومات التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي ,تسمح المسير بإتخاذ القرارات المناسبة مثل: الزيادة في الإنتاج ,تخفيض في التكاليف ...إلخ وبالتالي فنظام المعلومات المحاسبي له أهمية كبيرة وفعالة في عملية إتخاذ القرار.
- تطوير نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات الإقتصادية من خلال ضرورة التصميم نظام متكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية يقع على عاتقه تحقيق علاقات الترابط والتكامل بين كافة النظم الفرعية التي تتواجد في المؤسسة مثل نظام المعلومات المحاسبية ونظام المعلومات الإدارية.

أسباب إختيارنا للموضوع :

من أهم أسباب إختيارنا لهذا الموضوع مايلي:

- علاقة البحث بمجال التخصص المدروس في الجامعة
- محاولة إضافة جديدة في الموضوع إلى المكتبة الجامعية.
- أهمية الموضوع بالنسبة للمؤسسات.
- دراسة الموضوع دراسة نظرية في ظل نظام المعلومات المحاسبي السابق.

أهمية البحث :

تبرز أهمية دراستنا من خلال تناولنا لموضوع مستحدث يبين فيه كيفية مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في إتخاذ القرار,ويتميز الموضوع بإمكانية التحكم فيه وتحديد المتغيرات المكونة له إلى جانب الإهتمام المتزايد من طرف طرف إطارات المحاسبة العامة بنظم المعلومات المحاسبية الخاصة بالإضافة إلى محاولة تقديم إضافة إلى الدراسات المتعلقة بنظم المعلومات المحاسبية و إظهار أهميتها بالنسبة للمؤسسة,والتعرف على واقع النظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة.

أهداف البحث :

- محاولة إبراز أساسيات حول نظام المعلومات المحاسبي

- محاولة إبراز أهمية نظم المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات داخل المؤسسة
- تحديد دور نظم المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرار.

منهج الدراسة :

لقد إعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج الوصفي الذي يرتكز على الوصف الدقيق والتفصيلي كما تم الإعتماد على المنهج التحليلي وذلك من أجل تحليل المعطيات والمناقشة محل الدراسة .

هيكل الدراسة :

قسمنا موضوعنا إلى ثلاثة فصول, الفصل الأول تحت عنوان نظام المعلومات المحاسبي ويتضمن مفاهيم أساسية حول نظام المعلومات المحاسبي ووظائف نظام المعلومات المحاسبي ومتطلباته والفصل الثاني إتخاذ القرار ويتضمن ماهية عملية إتخاذ القرار وأهميتها ودور نظام المعلومات المحاسبي في إتخاذ القرار والفصل الثالث تطبيقي دراسة ميدانية لمؤسسة محاجر الغرب بسيدي لخضر .

حدود الدراسة :

حدود زمنية : ينحصر تاريخ الدراسة خلال الفترة الممتدة بين 2022 إلى غاية 2023 .

حدود مكانية : دراسة حالة في مؤسسة محاجر الغرب سيدي لخضر.

الفصل الأول :

عموميات حول نظام المعلومات محاسبي.

تمهيد :

لقد أصبح نظام المعلومات يقوم بدور فعال داخل المؤسسة،لأنه يعتبر منتج للمعلومات ويعتبر منتج للمعلومات ويعتبر ايضا من اهم العناصر داخل المؤسسة والتي لها دور كبير في عملية إتخاذ القرار المناسب في المؤسسة.

حيث أصبحت المعلومات المحاسبية جزءا هاما من عمل الإدارة وموردا أساسيا تعتمد عليه في تدعيم مختلف قراراتها، حيث تزايدت أهمية نظم المعلومات بصفة عامة، ونظم المعلومات المحاسبية بصفة خاصة.

ومن هنا يعتبر نظام المعلومات المحاسبي بمثابة الذاكرة المرنة والواسعة لصناعة القرار في المؤسسات الواسعة لصناعة القرار في المؤسسات الإقتصادية المختلفة.

في هذا الفصل سنتطرق إلى مبحثين:

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول نظام المعلومات المحاسبي.

المبحث الثاني : وظائف نظام المعلومات المحاسبي والمتطلباته.

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول نظام المعلومات المحاسبي

المطلب الأول : تعريف نظام المعلومات المحاسبي وخصائصه.

1.تعريف نظام المعلومات المحاسبي:

إن نظام المعلومات المحاسبية شمل عدة تعاريف، وذلك على حسب وجهة النظر كل باحث وأهم هذه التعاريف :

1) هو نظام الذي يتألف من جمع المكونات التي تعمل معا لمعالجة البيانات وإنتاج المعلومات.

2) عرف نظام المعلومات المحاسبية على أنه عبارة على شبكة الإتصال الرسمية التي تنتج تلقائيا المعلومات المقيدة التي تساعد المنفذين لتحقيق الأهداف الأساسية والفرعية المحددة المقدمة من خلال المؤسسة[1].

3) يعرف بأنه "أحد مكونات تنظيم إداري في المؤسسة يختص بتجميع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لإتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية (كالجهات الحكومية الدائنين، المستثمؤين...) وإدارة المؤسسة"[2].

4) مجموعة من المكونات تمثل الوسائل الآلية والأوراق والمستندات والسجلات والتقارير والإجراءات التي تتكامل مع بعضها البعض لتحقيق هدف المعالجة للبيانات المحاسبية عن طريق التسجيل والتبويب والتخلص لتحويلها إلى معلومات المحاسبية[3] .

1 السيد عبد المقصود ذبيان، تصميم النظام المحاسبي في المنشآة المالية، مؤسسة شباب الجامعة مصر 1997، ص 6

2 ستيفن موسكوف، دار ماكس، نظام المعلومات المحاسبية ، دار المريخ للنشر، السعودية 2002 ص25.

3 محمد يوسف حفقاوي ، نظام المعلومات المحاسبة، الأردن،2001، ص 5 دار وائل للنشر 5.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبية كا يلي:

يعرف بأنه نظام يقوم بجمع وتسجيل وتخزين ومعالجة البيانات الإنتاج المعلومات لصانعي القرار يساعدهم في إتخاذ القرارات المناسبة.

2. خصائص نظام المعلومات المحاسبي:

نظام المعومات المحاسبي يتميز بعدة خصائص إذا ما توفرت تجعله نظاما معلوماتي حيويا في المؤسسة المتواجدة فيها، ومن بين الخصائص التي تؤهله لأنه يكون فعالا نذكر منها:

1_ يجب أن يتميز بدرجة عالية جدا من الدقة والسرعة اثناء معالجة البيانات المالية وتحويلها إلى معلومات محاسبية.[4]

2_ كما يعمل على تماشي النظام المحاسبي مع متطلبات الإفصاح يكون بتقديم معلومات شفافة لمستخدمي القوائم المالية وكذلك قابليتها للمقارنة مع المعلومات للفترات الماضية.

3_الموثوقية : المعلومات المحاسبية عندما يجد المستخدم هذه المعلومات أنها تعكس الواقع والأحداث بكل موضوعية وصدق وتتمتع هذه الخاصية بمجموع من الخصائص وهي كالأتي:

- **الملائمة** : تكون المعلومات ملائمة لغرض ما في وقت ما وقت الحاجة لها فقط.
- **الشمول** : المعلومات الشاملة تلك التي تزود المستخدين بكل ما يحتاجون معرفته عن حالة معينة.
- **التوقيت المناسب** : وهي المعلومات المناسبة زمنيا ونتوفر في وقت الحاجة إليها.
- **الوضوح** : أن تكون المعلومات واضحة وخالية من الغموض
- **الدقة** : وتعني أن تكون المعلومات خالية من أخطاء التجمع والتسجيل .
- **المرونة** : مرونة المعلومات تعني قابلية تكييف المعلومات وتسهيلها لتلبية الإحتياجات المختلفة للمستخدمين.
- **إمكانية القياس**: إمكانية القياس الكمي للمعلومات الناتجة عن نظام المعلومات.

4 حمد نبيل فرحات، دراسة مقارنة للنظام الدولية وتطبيقاتها العلمية، أساليب المحاسبة الإبداعية ، منتدى المحاسب العربي 2013

المطلب الثاني : أهداف ومبادئ نظام المعلومات المحاسبي.

أولا : أهداف نظام المعلومات المحاسبي:

إن نظام المحاسبي بمكوناته ومستندات يعتبر وسيلة لإنتاج المعلومات والمتمثلة في مختلف التقارير يجب أن يرتبط بالعديد من الأهداف نذكر منها:[5]

1. **إنتاج التقارير الازمة** : تعتبر التقارير أداة للتخطيط ووسيلة رقابية على نشاط المنظمة، فالدفاتر والسجلات والقوائم المالية لا تظهر كفاءة وفعالية الوحدة الإقتصادية إلا إذا ودراسة البيانات الوارد فيها وتجسيدها في صورة تقارير مالية ومحاسبية وتقديمها للمسؤولين والمستفيدين لها في الأقسام المختلفة.
2. **ملائمة التقارير** : لإحتياجات المستوى الإداري الذي يستخدمها،وكلما كانت هذه التقارير خالية من التفاصيل غير الضرورية وغير المناسبة كلما كانت أكثر فعالية.
3. **الدقة في إعداد التقارير** : تعتبر الدقة في إعداد التقارير هدفا من الأهداف الأساسية التي يسعى النظام المحاسبي لتحقيقها حيث يمكن قياس كفاءة هذا الأخير بجودة التقارير التي ينتجها،ومع هاته الجودة تلمس في دقة البيانات الواردة في هذه التقارير.
4. **توقيت تقديم التقارير**: من الأهمية بمكان وصول المعلومات الازمة إلى إدارة المنظمة في الوقت المناسب والسرعة في إعداد وتقديم المعلومات يعتبر أمر ملازم للدقة،ويمكن الجمع بينهما في إعداد التقارير.
5. **توافر وسائل الرقابة الداخلية في النظام** : يهدف النظام المحاسبي إلى إنتاج معلومات دقيقة وواضحة،وكذلك حماية أموال المنظمة والرقابة عليها ،إذ أن توفر أساليب الرقابة الداخلية يعتبر هدف من أهداف النظام المحاسبي الجيد،ولتحقيق الرقابة يجب أن يتم إعداد التقارير بصفة دورية ومنتظمة، فكلما كانت دورية هذه التقارير قصيرة، كلما كانت الرقابة فعالة .

5 سليمان عتير،دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية،مذكرة ماجستير في علوم التسيير ،تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة 2012،غير منشورة، ص 21 ،22.

7 مثير محمود سالم، رمضان محمد قيم، نظم المعلومات المحاسبية، دار المريخ، الرياض، 2007، ص 38.

6. **تحقيق التوازن بين تكلفة النظام وأهدافه** : إن الإهتمام بجانب التكلفة في إعداد التقارير يعني محاولة تخفيضها إلى حد معين دون أن يكون ذلك على حساب الهدف من إعداد هذه التقارير، كما يجب أيضا أن تتصف بالمرونة لتصحيحها وتعديلها .

ثانيا : مبادئ نظام المعلومات المحاسبي:

يتركز نظام المعلومات على مجموعة من المبادئ العامة نذكر منها:

- **مبدأ تكامل وترابط عمليات المؤسسة وأقسامه:**

حين يتحول الهيكل التنظيمي لأي مؤسسة إقتصادية من مجموعة من الإدارات والأقسام،وترتبط هذه الأخيرة بعلاقة وطيدة فيما بينها،بحيث أن كل قسم له معاملات وعلاقات مع قسم آخر أو أكثر،فنجد مثلا أن إدارة المبيعات لابد وأن ترتبط بإدارة الإنتاج لتمديدها بكميات ونوعيات المنتجات المطلوبة، كما أنها ترتبط أيضا بالإدارة المالية في المؤسسة لتحديد شروط منح الإئتمان وبحث حالات العملاء الذين يتعاملون معها، كذلك فإنه يرتبط أيضا بإدارة المخازن للتعرف على كميات ونوع المنتجات المخزنة ومدى توفرها.

- **مبدأ الثبات في إعداد التقارير:**

يعتبرالمبدأ من المبادئ المبادئ الأساسية، حيث يجب أن تكون مخرجات النظام معدة بطريقة واحدة وثابتة في كل الدورات، حتى يتمكن المستعملون لها من المقارنة بين عدة سنوات والإستفادة منها.

- **مبدأ كتابة البيانات والمستندات مرة واحدة**[6] :

يعتبر مبدأ كتابة البيانات والمستندات مرة واحدة مبدأ أساسي، بحيث يجب أن يلتزم به مصمم النظام المحاسبي عند إعداده لخطوات سير العمل من خلال نظام الموضوع، وترجع أهمية هذا المبدأ إلى طبيعة تسلسل إجراءات تسجيل العمليات المالية في السجلات المحاسبي...

6 نفس المرجع السابق ، ص39.

- **مبدأ التكلفة المناسبة:**

يعتبر هذا المبدأ من أهم المبادئ التي توفر للإدارة إحتياجاتها من المعلومات وتحقق لها الرقابة الداخلية بتكاليف معقولة ومناسبة لحجم المنظمة وإمكانياتها ويجب توفر شرطين أساسيين ليكون نظام المعلومات المحاسبي قادرا على توفير المعلومات وتحقيق الرقابة عليها وهما:

- **شرط إجباري** : ويتمثل في ضرورة ضمان نظام المعلومات المحاسبي لتحقيق الحد الأدنى من الإجراءات التي تعمل على توفير المعلومات المعلومات الازمة ،وتضمن متطلبات نظام الرقابة الداخلية.

- **شرط إختياري** : ويتمثل في جعل النظام المعلومات المحاسبي و قدرة عالية على تزويد الإدارة بالمعلومات أوفر وأدق، وكذلك توفير فعالية قصوى لنظام الرقابة الداخلية.

- **مبدأ أهمية المورد البشري في إعداد التقارير:**

بما أن الفرد هو الثروة الحقيقية للمنظمة وأن أي نظام لايعمل تلقائيا بل من خلال الأفراد وبواسطتهم فإنه من الضروري التركيز على توفير الظلروف الملائمة المحفزة للأفراد لأداء مهامهم بشكل جماعي ،ويتم ذلك من خلال:

- تحقق الإقتناع الكامل من هيئة العمال والموظفين بالنظام وفعالته، والأهداف المنظرة منه ،لأن إنجاز الأعمال دون إقتناع يؤدي إلى إنهيار النظام.

- رفع كفاءة العاملين من خلال البرامج التدريب الازمة.

- **مبدأ المرونة :**

يجب أن يكون النظام المصمم مرنا ليواجه كل التغيرات التي تحدث في المستقبل مع مراعاة الإستمرار في عرض البيانات ،بحيث يمكن التعديل أو الإضافة حسب الظروف التي تواجه المنظمة دون المساس بمبدأ الثبات والإستمرار.

- **مبدأ التوقيت السليم :**

إن نتائج النظام تواجه جهات مختلفة لتتخذ القرارات المناسبة،لذلك يجب أن يكون النظام المحاسبي المصمم قادرا على توفير هذه النتائج في الوقت المناسب وبالعناية الجيدة.

- **مبدأ الضبط والرقابة الداخلية :**

إن الهدف من مخرجات النظام المحاسبي هو توفير معلومات دقيقة وصحيحة وصادقة تكون قاعدة القرار السليم،لذلك يجب أن يتوفر النظام على إجراءات تنظيمية متكاملة تضمن الدقة وتمنع الأخطاء.

المبحث الثاني : وظائف نظام المعلومات المحاسبي ومتطلباته.

المطلب الأول : وظائف ومحتويات النظام المعلومات المحاسبي.

أولا : وظائف نظام المعلومات المحاسبي :

1. **تجميع البيانات** : ويتم في هذه المرحلة الحصول على البيانات من أنظمة العمليات وتسجيلها في المستندات والوثائق اللازمة،التحقق من صحة البيانات وكيفية تسجيلها على المستندات والتأكد من شمولية المستندات وكمالها، يقوم النظام المحاسبي بإستلام المستندات الأساسية الناتجة عن نظم المعلومات وعبر مجموعة من الإجراءات يتم التأكد من صحة البيانات[7].
2. **التصنيف** : يتم طبقا لهذه فصل البيانات الخاصة بنشاط معين إلى أنواع،فمثلا بيانات نشاط المخزون قد تقسم إلى بيانات خاصة بإستلام البضاعة و أخرى بإصدار أوامر الشراء وكذلك قد يتم التصنيف بتجميع البيانات ذات الصفة المشتركة في مجموعة واحدة.[8]

7 المرجع الأنترنيت،الموقعWWW.DJELFA.VD/ INFO/ SHOWTHECQD.PHP.2T.1465897

8 طرابلسي سليم، تفعيل نظام المعلومات المحاسبي بالمؤسسة الجزائرية ومقدمة لنيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة وباتنة، 2008/2009 ص87.

3. **الترتيب** : يتم ترتيب البيانات في الملفات وفقا لأساس معين،قد يتم ترتيب البيانات الخاصة بحسابات العملاء وفقا لرقم حساب العميل.

4. **التلخيصات** : ويتم بهذه العملية إضافة مجموعة من البيانات وعرضها في تقرير واحد، فمثلا قد يتم تلخيص عملية الإبداعات في الحسابات الجارية يوميا في تقرير واحد إجمالي بدلا من عرضها في صورة تفصيلية تشمل كل الإبداعات التي تمت خلال اليوم.

5. **الحساب** : ويشمل العمليات الحسابية التي تجري كل البيانات مثلا: الجمع و الطرح والضرب والقسمة وخلافه، فمثلا إحتساب اقساط إهتلاك الأصول الثابتة ومخصصات الديون المشكوكة الخاصة بالقرارات الإدارية قد تحتاج إلى نماذج رياضية معقدة مثل:البرمجة الخطية وأسلوب المدخلات والمخرجات وغيرها.

6. **المقارنة** : وتتمثل عملية المقارنة بإظهار أوجه الشبه والإختلاف بين البيانات الخاصة بالبضاعة المستلمة في كشف الإستلام بين البيانات الخاصة بذات البضاعة والموجودة بأمر الشراء حتى يتم التأكد من مطابقتهم.

7. **التخزين** : وتتم بهذه العمليات حفظ البيانات في ملفات خاصة تمهيدا لإستخدامها في الوقت المناسب مستقبلا،وتختلف طريقة التخزين في النظام اليدوي عنه في النظام الآلي،ففي النظام اليدوي يتم التخزين في ملفات أو دفاتر ورقية،بينما النظام الألي تكون أداة التخزين شرائط أسطوانات ممغنطة.

8. **الإسترجاع** : وترتبط هذه العملية بعملية تخزين فعند تخزين البيانات لفترة مايتم إسترجاعها وإحضارها في ملفات خاصة لإستخدامها أو إجراء عمليات أخرى عليها و المخرجات تتمثل في التقارير و الفواتير المالية والمحاسبية التي ينتجها النظام،وهي بمثابة المنتج النهائي لنظام المعلومات المحاسبي قد تكون هذه التقارير في صورة قوائم محاسبية لأطراف خارج المشروع أو تقارير وقوائم تستخدم داخل المشروع بغرض التخطيط والرقابة وإتخاذ القرارات.

ثانيا: محتويات نظام المعلومات المحاسبي :

لابد لأي نظام محاسبي فعال أن يحتوي على العناصر التالية[9] :

1) **المصطلحات الأساسية** : هناك مصطلحات محاسبية عديدة ومهمة جدا،والتي لابد أن يحوزها النظام المحاسبي وأن يعمل وفقا لها نلخصها فيما يلي :

- **الحدث** : خارجي كان أم داخلي.
- **العملية** : تسجيل الحدث بين الطرفين.
- **الحسابات الحقيقية والمؤقتة** : حيث إن الحسابات الحقيقية مثل الأصول والإلتزامات وحقوق الملكية تظهر في ميزانية بينما الحسابات المؤقتة،مثل الإرادات والمصاريف تظهر في قائمة الدخل.
- **دفاتر الأستاذ** : حيث يوجد دفتر أستاذ عام والذي يحوي الحسابات جميعها، كذلك دفتر أستاذ مساعد حيث يحوي حسابات معينة،لكن تفصيلي كالمدينين والدائنين،الأجور والرواتب.
- **دفتر اليومية** : حيث يتم تسجيل الحدث بها محاسبيا.
- **الترحيل** : وهي عملية ترحيل الأحداث المسجلة بعمليات من دفتر اليومية إلى حسابات دفتر الأستاذ.
- **ميزان المراجعة** : هو عبارة عن أرصدة الحسابات المأخوذة من الأستاذ العام،وبعد أن نقوم بعمل قيود التسوية وإستخراج الأرصدة الجديدة يصبح ميزان المراجعة معدل.
- **قيود التسوية** : هي القيود التي تعمل في نهاية الدورة المحاسبية لتسوية الحسابات وفقا للمبادئ والمعايير المحاسبية من أجل تحميل كل فترة محاسبية بنصيبها من المصاريف التي تخصها، والإعتراف بالإرادات المكتسبة.
- **القوائم المالية** : هي القوائم التي تمثل مخرجات النظام،وتتكون من الميزانية الإفتتاحية أو الختامية للمؤسسة،والتي تظهر المركز المالي للمؤسسة،وقائمة الدخل تظهر نتائج أعمال المؤسسة للفترة

9 بوفروعة سفيان،نظام المعلومات المحاسبي في تسيير المؤسسة الإقتصادية ،مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجيستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011، ص11، 12.

المالية،وقائمة الأرباح تظهر تسويات رصيد الأرباح المعاد إستثمارها إبتداءا من بداية الفترة المالية إلى نهايتها.

- **قيود الأقفال** : هي القيود التي يتم بواسطتها إغلاق جميع الحسابات المؤقتة في ملخص الدخل، ويقفل ناتج ملخص الدخل في حساب الأرباح المعاد إستثمارها، وذلك إستعداد للبدء بفترة مالية جديدة.

2) **المدين والدائن**[10] : جميع الحسابات في نظام المعلومات المحاسبي مبنية على مفهوم المدين والدائن،بمعنى أن جميع الحسابات التي تنشأ بالنظام المحاسبي يكون لها طرفان فقط وهما المدين والدائن،ويمكن إدراج الحسابات في النظام المحاسبي كما يلي:

حسابات الأصول : تكون دوما مدينة الرصيد ويتزايد ذلك الرصيد بالإدخالات المدينة ويتناقص بالإدخالات الدائنة.

- **حسابات الإلتزامات** : تكون دوما دائنة الرصيد ويتزايد ذلك الرصيد بالإدخالات الدائنة ويتناقص بالإدخالات الدائنة.
- **حسابات حقوق الملكية** : تكون دوما دائنة الرصيد،ويتزايد ذلك الرصيد بالإدخالات الدائنة ويتناقص بالإدخالات المدينة.
- **حسابات الإرادات** : تكون دوما دائنة الرصيد،ويتزايد ذلك بالإدخالات الدائنة ويتناقص بالإدخالات المدينة.

3) **المعادلة الأساسية** : تعرف بنظام القيد المزدوج،بأن الطرف المدين يجب أن يقابله إدخال طرف دائن مساوي له بالكم والعكس صحيح وهذا المفهوم يقوم للمعادلة الأساسية:

الأصول = الإلتزامات + حقوق الملكية.

4) **هيكلة القوائم المالية وقوائم حقوق الملكية** : يتم الإبلاغ عن رأس المال والأرباح المعاد إستثمارها في القسم المخصص لحقوق الملكية في ميزانية المؤسسة، كما يتم الإبلاغ عن توزيعات

10 بوفروعة سفيان، مرجع سابق، ص12

5) الأرباح في قائمة الأرباح المعاد إستثمارها، ويتم الإبلاغ عن المصاريف والإرادات في قائمة الدخل، وفي نهاية الفترة المالية ويتم تحويل ناتج مقابلة كل من الإيرادات والمصاريف إلى الأرباح معاد إستثمارها ومن ثم فإن أي إختلاف في البنود المذكورة أعلاه سيؤثر على حقوق الملكية، ويمكن شرحها بالشكل التالي : الشكل رقم (1)، عناصر الميزانية.

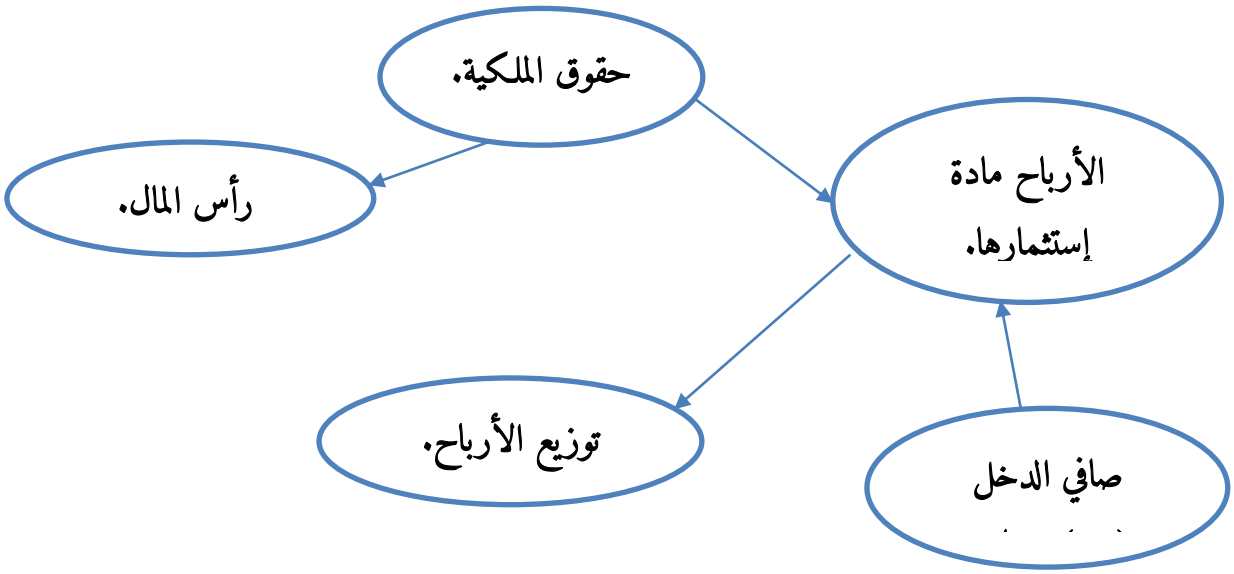

* **مصدر** : زياد هشام، نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق ، 2003، ص 58.

المطلب الثاني : متطلبات نظام المعلومات المحاسبي

إن نظم المعلومات المحاسبية تتطلب متطلبات جوهرية يتحتم توفيرها لتحقيق الكفاءة والفعالية لنظم المعلومات المحاسبية وتتمثل بالتالي:[11]

1) **الحاجة إلى نظام معلومات للمحاسبة الإدارية** : إن المحاسبة الإدارية تهتم بدراسة البيانات والمعلومات المحاسبية اللازمة للإدارة،وكذلك البيانات والمعلومات الإدارية اللازمة للمحاسبة والعمل على دمج الإثنين معا وتنسيق بين أساليب كل منها (محاسبية، الإدارية) بهدف تحقيق أهداف المؤسسات الصناعية وهكذا فإن وجود نظام المعلومات للمحاسبة الإدارية سوف يساهم بدرجة كبيرة في تحقيق النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية وذلك من خلال الإعتماد على مقومات المحاسبة الإدارية التي تشمل نظام المحاسبة المالي ونظام محاسبة التكاليف ونظام الرقابة الداخلي وإستخدام أساليب التحليل الإقتصادية و الإدارية والإحصاء، وتهتم بالأحداث المالية وغير المالية،التاريخية و المستقبلية ومتابعتها لتحقيق أهداف المؤسسة الإقتصادية.[12]

2) **الحاجة إلى قاعدة بيانات مركزية** : يشيرMOSCOVE إلى أهمية وجود قاعدة بيانات واسعة وموحدة مركزية نتيجة حاجة المؤسسات الإقتصادية إلى دمج وتكامل كافة وظائفها وفقا للنظرة المعاصرة وبذلك فإن هذه الحاجة سوف تزداد من خلال النظرة المتطورة لضرورة تكامل نظم المعلومات و التي تمثل النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية أحد أهم مجلاتها[13]، ويمكن تحديد أهم الحاجيات فيما يلي :

* تحديد ماهية البيانات التي يمكن التعامل معها.

* إمكانية مراقبة كافة الملفات التشغيلية الخاصة بكل نظام.

* تسهيل التعامل مع البيانات التي تنشأ في كل النظم الفرعية، ولا سيما عندما يكون حجم هذه البيانات كبيرا.

---

11 هبا يعقوب فهد العبيدي، مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبية في شركات الكويتية على التعامل مع العمليات التجارة الإلكترونية رسالة ماجيستير قسم المحاسبة، منشورة جامعة الشرق الوسط، 2012ص33.

12 بوفروعة سفيان، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الإقتصادية، رسالة ماجستير في علوم التسيير،جامعة منتوري ،2011_2012ص57ص58.

13 يحي محمد، أبوطالب، المحاسبة الإدارية نظام المعلومات في مجال التخطيط، الرقابة، إتخاذ القرارات، مكتبة عين خميس، القاهرة، 1895، ص 27.

* السرعة في الحصول على إحتياجات المستفيدين من البيانات المختلفة، وبها يساهم في تقليل الوقت والجهد المبذولين .

3) **إستخدام التقنيات الحديثة في عمل النظام** : ساهمت تقنية المعلومات في زيادة قدرة النظم المحاسبية على التكيف والتأقلم السريع مع بيئة العمل في المؤسسة الإقتصادية، وذلك من خلال توفير وسائل إقتصادية فعالة لخزن وإسترجاع[14]، ومعالجة البيانات وتقديمها إلى متخذي القرار في الوقت المناسب وقد إنعكس ذلك بوضوح على كفاءة النظم المحاسبية،وأتاح لها مرونة كبيرة في التعامل مع التغيرات السريعة،إضافة إلى أن إستخدام الحاسوب بإعتباره أحد وسائل تقنيات المعلومات يمكن أن يساهم في معالجة البيانات التي يتم التعامل معها من قبل النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية،خاصة فيما يتعلق بالمجلات الإتية :

* نظم معالجة البيانات.

* نظم دعم القرارات.

* النظم الخبيرة.

4) **الحاجة إلى مجموعة الأفراد المؤهلين** : إن نجاح عمل النظام المتكامل للمعلومات في تحقيق الأهداف المسيطرة يعتمد بدرجة كبيرة على المعرفة العلمية للأفراد القائمين عليه بما يتناسب مع متطلبات النظام وإمكانية تحقيق أهدافه، ويتعلق بالمجالات التالية :[15]

* **تطوير مهارات العاملين في النظام** : تشتمل على كافة فروع المعرفة المعلوماتية في مجال تخصصهم، والعمل على دراسة كافة المستجدات في كل منها، إضافة إلى ضرورة توافر الكفاءة اللازمة لدراسة وفهم العلاقات المتشابكة مع فروع العلوم الأخرى.

* **تطور المهارات الإدارية للعاملين في النظام** : نظرا للتغيرات المستمرة في بيئة الأعمال الحديثة فإن يتطلب من الأفراد العاملين فيه ضرورة تطوير مهاراتهم الإدارية من خلال الإطلاع على كافة المستجدات التي تحدث في مجال إدارة الأعمال ونظم المعلومات،إضافة إلى فهم عملية إتخاذ القرارات المختلفة التي يمكن أن تتخذ في المؤسسة.

14 عبد الرزاق محمد قاسم، نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة، الدار العلمية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع عمان، 2003، ص18.

15 عبد الرزاق محمد قاسم ،مرجع سبق ذكره وص66.

غالبا ما يتعامل مع عدد كبير من البيانات يصبح من الضروري أن يكون الأفراد القائمين على عمل هذا النظام على معرفة مناسبة بالحواسيب من حيث كيفية تشغيلها وبرمجتها وكذلك كيفية إستخدام التقنيات الحديثة المتربطة بها نظم المعلومات،وتأتي أهمية الحاجة إلى وجود نظام المعلومات في أية واحدة إقتصادية.

إعتمادا على مجموعة من الأسباب والإعتبارات أهمها :[16]

- النمو في حجم المؤسسة الإقتصادية.

- إزدياد قنوات الإتصال في المؤسسة الإقتصادية، تعدد أهداف المؤسسة الإقتصادية.

- التأثر بالبيئة الخارجية التطورات التقنية.

16 عبد الهادي، التطورات الحديثة لنظم المعلومات المبنية على الكومبيوتر، دار الشروق، القاهرة 1992، ص49 ص50.

خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا لهذا الفصل نستنتج أن نظم المعلومات الإدارية والمصدر الرئيسي المعلومات،فمن خلالها يتم تحويل المدخلات المتمثلة في الأحداث الإقتصادية إلى مخرجات والتي تتمثل في المعلومات المحاسبية، كما يلعب نظام المعلومات المحاسبي دور فعال داخل المؤسسة بإعتباره العنصر الحيوي للمؤسسة فنظم المعلومات المحاسبية تعتبر بمثابة ذاكرة مرنة وواسعة لصناع القرار في المؤسسات المختلفة، بحيث يمكنهم هذا النظام من معرفة الوضعية التاريخية والحالية والمستقبلية لمؤسستهم ،بحيث أن نظام المعلومات المحاسبي يعكس الواقع الاقتصادي.

الفصل الثاني :

نظام المعلومات المحاسبي ودوره في عملية إتخاذ القرار

تمهيد :

تعتبر عملية إتخاذ القرار جوهر العملية الإدارية في المؤسسات الإقتصادية، لأنها أساس الأنشطة والمهام التي تنفذ في المؤسسات، وعليها يتوقف العمل من أجل تحقيق أهداف المؤسسة.

إن عملية إتخاذ القرار ممن أهم العناصر وأكثرها أثرا في حياة الأفراد والمؤسسات والمنظمات، وقد حظي القرار بإهتمامات إستثنائية في المجالات المختلفة للإدارة لأنه يساهم بشكل أساسي في تمكين المؤسسة من مواصلة أنشطتها بكفاءة وفعالية ويعتمد أساسا على المستقبل وتوقعاته سواءا على المدى البعيد أو المتوسط أو القصير.

حيث سنطرق في هذا الفصل إلى مبحثين

االمبحث الأول : مفاهيم أساسية حول عملية إتخاذ القرار .

المبحث الثاني : دور نظام المعلومات المحاسبي في عملية إتخاذ القرار.

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول عملية إتخاذ القرار

المطلب الاول : تعريف عملية إتخاذ القرار وأهميته.

أولا : تعريف عملية إتخاذ القرار.

هناك عدة تعاريف لعملية إتخاذ القرار نذكر منها مايلي :

يعرف القرار على أنه إختيار أحسن البدائل المتاحة بعد دراسة النتائج المتوقعة من كل بديل في تحقيق الأهداف المطلوبة .[1]

إن عملية اتخاذ القرار هي إستخدام المنهجية العلمية لتحليل إختيار بديل من عدة بدائل شريطة أن تحقق هذا البديل لمنفعة أكثر للافراد والتنظيمات الإدارية.[2]

كما تعرف عملية إتخاذ القرار على أنها عملية إختيار بديل واحد من بين بديلين محتملين أو أكثر لتحقيق هدف أو مجموعة من الاهداف خلال فترة زمنية معينة في ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية والموارد المتاحة للمنظمة.[3]

إن عملية إتخاذ القرارات التي تنقل وظيفة التخطيط إلى الواقع العملي في المنظمة، وإتخاذ القرارات ليس فقط عنصر مهم لوظيفة التخطيط ،بل هو التحريك الفعلي لوضائف المدير الاخرى من تنظيم ووتوجيه ورقابة....وغيرها.[4]

إن عملية إتخاذ القرار هي عبارة عن كل مراحل القرار إبتداءا بمرحلة تحديد مشكلة موضوع القرار وإنتهائها بإختيار البديل المناسب لتحقيق الهدف المطلوب تحقيقه.

1 عبد عساف، مبادئ الإدارة الحديثة، المؤسسة العربية للدراسات، الأردن، 2000، ص11.

2 موسى اللوزي، التطوير التنظيمي أساسيات ومفاهيم حديثة، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة، الأولى، 1999، ص31.

3 علي السلنمي، عملية إتخاذ القرارات الإدارية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، الأردن، 1970، ص7.

4 محمد عبد الفتاح باغي، إتخاذ القرارات التنظيمية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2010، ص16.

من خلال التعاريف السابقة يمكن صياغة تعريف شامل : فإتخاذ القرار هو عملية إختبار المنطقي والموضوعي لأفضل البدائل والحلول المتاحة لمواجهة مواقف معينة أو لمعالجة مشاكل مطروحة، خلال فترة زمنية معينة وفي ضوء المعطيات المتوفرة ، ذلك بإتباع عدة خطوات متتابعة تشكل أسلوب منطقي للوصول إلى الحل الأمثل.

ثانيا : اهمية إتخاذ القرار

لقد كانت إدارة المؤسسات تعتمد على أنظمة تقليدية في عملها وتمثل عبء كبير عليها ليست عنصرا اساسيا مؤثرات في نجاح العمل واتخاذها للقرارات ولكن أصبح هناك اعتقاد في الآونة الأخيرة بأنه يمكن للمؤسسات ان تكون لها قرارات فعالة تميزه عن باقي المؤسسات ويساعدها.

المطلب الثاني : أنواع إتخاذ القرار

تتعدد أنواع إتخاذ القرار بتعدد المعايير التي يمكن إتخاذها أساسا للتصنيف ، حيث يمكن تصنيفها إلى مايلي [5]:

اولا : حسب قابلية البرمجة

تصنف هذه القرارات حسب توافر نظم البيانات و المعلومات إلى ثلاثة أقسام

1) **قرارات مبرمجة** : معايير الحكم فيها عادة ما تكون واضحة ويوجد تأكد نسبي بشكل البدائل المختارة .

وهي قرارات متكررة روتينية ومحددة جدا لها إجراءات معروفة ومحددة مسبقا للتعامل فيها.

5 فضيل فاطمة الزهراء (2017)دور نظام المعلومات المحاسبي في إتخاذ القرارات في المؤسسة دراسة حالة مؤسسة محاجر الغرب ، مذكرة ماستر تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير 2016_2017. جامعة عبد الحميد إبن باديس ص39، 40، 41.

2) قرارات غير مبرمجة : عادة ما تظهر الحاجة لإتخاذها عندما تواجه المؤسسة مشكلة لأول مرة ولا توجد خيارات مسبقة بكيفية حلها، وعادة ما يصعب تجميع معلومات كافية عنها، ولا توجد معايير واضحة لتقييم البدائل والإختيار بينها، لذلك فإن الظروف التي تسود هذه الحالة هي ظروف عدم التأكد.

ثانيا : حسب مستويات الإدارية

وتصنف وفق معايير إلى ثلاثة أنواع وهي:

1) **قرارات إستراتيجية :** تؤخذ على مستوى قمة الهيكل التنظيمي بواسطة الإدارة العليا للمؤسسة.

2) **القرارات الإدارية :** تؤخذ على مستوى إداري أعلى مما تؤخذ فيه القرارات التشغيلية.

3) **القرارات التشغيلية :** هي القرارات التي تتخذها الإدارات الدنيا وتتعلق بأهداف مساعدة أو فرعية للمؤسسة وتغطي فترات زمنية محددة قصيرة نسبيا

ثالثا : حسب ظروف إتخاذها

يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام.

1) **قرارات في حالة التأكد :** وهي أبسط أنواع القرارات التي تواجه متخذ القرارات

2) **قرارات في حالة عدم التأكد :** يعد هذا النوع من القرارات الأكثر صعوبة حيث يكون متخذ القرار غير متأكد من إحتمالات الأحداث المتعددة.

3) **قرارات في حالة المخاطرة :** تعرف هذه الحالة بعملية إتخاذ القرار تحت ظروف الخطر.

رابعا: حسب نمط الإداري لمتخذيها

يمكن تصنيف القرارت وفقا لهذا المعيار إلى نوعين:

1) **قرارات أوتوقراطية (إنفرادية) :** يتم إتخاذها بشكل إنفرادي من قبل المديرويعلنها على الموظفين دون إعطائهم أي فرصة للمشاركة في غتخاذ القرار.

2) **قرارات ديمقراطية (قرارات بالمشاركة)** : يتم غتخاذها عن طريق المشاركة من خلال إشتراك المستويات المختلفة في المؤسسة وكل من يعنيهم امر إتخاذ القرار من خارج التنظيم وتتميز هذه القرارات بفاعليتها ورشدها. لأن مشاركة العاملين في وضعها يساعد على قبولهما وعدم معارضتهم لها بعد صدورها[6].

أساليب إتخاذ القرار :

هناك الأسلوب الكيفي يتمثل فيما يلي :

تواجد المعلومات والبيانات المناسبة من المشكلة المطروحة، هذا الأسلوب يضم أربع أساليب أساسية :

1) **أسلوب الأراء** : الإعتماد على أسلوب المشاركة في إتخاذ القرارات والحوار بين الافراد في بعض الحالات التي تتطلب التكتم والسرية في الأمور المنافسة بين المؤسسات.

2) **أسلوب الحقائق** : جمع معلومات مناسبة والكافية حول المشكلة المطروحة.

3) **أسلوب التجربة** : إعتماد المؤسسات على إستخدام الحسابات الألية لتخزين المعلومات الخاصة بالمؤسسة وإعتمادها على أسلوب التجريب.

4) **التقدير الشخصي** : تدخل التخصص وكذا الخبرة في إتخاذ القرار المناسب [7]،وأيضا توجد الأساليب الكمية تتمثل فيما يلي:

- **تحليل التعادل** : يعد أسلوب من الأساليب كمية شائعة الإستخدام في عملية إتخاذ القرارات الإدارية وخاصة تلك القرارات المتعلقة تحديد مستوى الإنتاج أو العمل الإقتصادي وكذلك مسائل تقييم المواقع البديلة.

6 فظيل فاطمة الزهراء 2017 مرجع سابق \كره ص،41،ص42.

7 أحمد مصطفى خاطر، محمد بهجت كشك، إدارة المنظمات الإجتماعية وتقويم مشروعات الرعاية، ط1 . الأربطة، الإسكندرية، 1993 ، ص245.

- **الإحتمالات** : إن القرارات التي يتخذها الرجل الإداري كثيرا ماتبنى على معلومات وجوانب إحتمالية.
- **جدول مصفوفات** : جدول يتضمن قوانين ويرتب في داخله عدد مئته من الأعداد المنتمية إلى مجموعة الأعداد الحقيقية على شكل صفوف وأعمدة وتؤلف تلك الأعداد عناصر مصفوفة.
- **شجرة القرار** : القرارات هي تمثل بيان يحصر بسهولة تركيب عملية إتخاذ القرار وما تحويه من بدائل و حالات طبيعة ونتائج مترتبة عنها.

المبحث الثاني : دور نظام المعلومات المحاسبي في عملية إتخاذ القرار.

المطلب الاول : العوامل المؤثرة في عملية إتخاذ القرار.

العوامل المؤثرة في عملية إتخاذ القرار[8]:

على الرغم من تعدد القرارات التي يتخذها المدير في اليوم الواحد فإن العوامل مؤثرة في عملية إتخاذ القرار تريد من صعوبة وكلفة هذه العملية ، فإن إتخاذ القرار ومهما كان بسيطا فإنه يلتزم في الإدارة التفكير في عدد من عوامل المختلفة التأثر على القرار ، بعضها داخل التنظيم وبعضها خارج التنظيم بالإضافة خارجية أخرى.

1) عوامل خارجية :

تتمثل هذه العوامل في الظغوط الخارجية القادمة من البيئة المحيطة التي تحيط بالمؤسسة والتي تخضع لسيطرة المؤسسة بل أن إدارة مؤسسة تخضع لضغوطات وتتمثل هذه العوامل فيما يلي :

* الظروف السياسية والمالية والإقتصادية السائدة في المجتمع.

* التطورات التكنولوجية، والقاعدة التي تقوم عليها الأنشطة الإقتصادية.

* العوامل التنظيمية الإجتماعية والإقتصادية.

* درجة المنافسة التي تواجه المؤسسة في السوق.

8 كاسر نصر المنصولر، نظرية قرارات الإدارية. دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ،عمانالأردن، 2000ص35ص38.

2) تأثيرات البيئة الداخلية[9]:

يتأثر القرار بحجم المؤسسة ، مدى نموها ، عدد العاملين فيها ، الهيكل التنظيمي وطرق الإتصال والتنظيم الرسمي وغير الرسمي وطبيعة العلاقات الإنسانية السائدة وإمكانيات الأفراد وقدراتهم ومدى تدريبهم وتوفر ملتزمات التنفيذ المادية و الفنية والمعنوية ومن أهمها:

* عدم وجود نظام للمعلومات داخل المؤسسة يفيد متخذ القرار بشكل جيد.

* درجة الوضوح لأهداف الأساسية للمؤسسة.

* مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية للمؤسسة.

* تأثير القرار على مجموع الأفراد في المؤسسة.

3) عوامل شخصية ونفسية :

هذه العوامل تتمثل في كل من له علاقة بإتخاذ القرار إبتداء بالرجل الإداري متخذ االقرار ومستشارية ومساعديها الذين يشاركونه في صنع القرار، وهذه العوامل تنقسم إلى نوعين هما:

* **عوامل نفسية** : هذه العوامل تتشعب فمنها من يتعلق ببواعث داخلية للشخص ، ومنها مايتعلق بالمحيط النفساني المتصل به أو أثره في عملية غتخاذ القرار وخاصة في مرحلة إختيار البدائل من مجموعة البدائل المتاحة.

* **عوامل شخصية** : تتعلق بشخصية متخذ القرار ومقتدرات ، وهناك الكثير منها التي تؤثر في عملية إتخاذ القرار، فالقرار يعتمد على كثير من مميزات الفردية والشخصية التي تطورت معه ، قبل وصوله إلى التنظيم وعليه تشكل عملية إختيار الأفراد وتدريبهم مهمة في نوعه ، القرارات المتخذة في التنظيم.

4) عوامل ظروف القرار:

يعد التردد في إتخاذ القرار من العوامل التي تضيف إصدار القرارات السليمة في الوقت المناسب، كما يؤثر على مشكلة وفعالية حلها، وسبب التردد في إتخاذ القرار هو علاقة القرارات في المستقبل الذي يتميز بعدم القدرة على تحديد ما سيحدث فيه بشكل دقيق مما يؤدي إلى إتخاذ القرارات في ظروف عدم التأكد أو في ظروف التأكد أو تحت درجة المخاطرة أو الظروف المتغيرة.

9 حسن علي المشرفي نظرية لبقرارات الإدارية (مدخل كمي في الإدارة دار المسيرة، عمان، الاردن، ط1 1997ص30.

5) عوامل أخرى : مثل

* **تأثيرات عبر الزمن** : يشكل عنصر الزمن ضغط كبيرا على متخذ القرار، فكلما زادت الفترة الزمنية المتاحة أمام متخذ القرارات كلما كانت البدائل مطروحة أكثر والنتائج الأقرب إلى الصواب وإمكانية التحليل للمعلومات المتاحة أكثر وكلما كانت الطاقة الزمنية المتاحة أمام متخذ القرار كلما تطلب منه سرعة البحث في القرار مما يقلل في البدائل المتاحة.

المطلب الثاني :

أهمية إتخاذ القرار

عملية إتخاذ القرار هي عملية مستمرة لا تنتهي بمجرد إتخاذ قرار معينفقد يترتب على القرار المتخذ مواقف معينة تستدعي إتخاذ قرارات جديدة، ما كما أن عملية إتخاذ القرارات تعتمد في كل مراحلها على ما يتوافر لدى متخذ القرار من المعلومات مع العلم أن درجة جودة القرار الذي يتخذه، فكلما زادت درجة جودة تلك المعلومات كان متخذ لقرارات في وضع أفضل والمعلومات موضوعان مرتبطان لا يمكن التعرض لأحدهما دون الأخر ولا بد من مراعات المبادئ التالية عند تصميم نظم المعلومات [10].

تعتبر المعلومات أساسا ضروريا لإتخاذ القرار. فبدون المعلومات يصعب تحديد المشكلة أو تحديد بدائل الحل، كما يصعب تحديد معايير المفاضلة بين البدائل.

يجب أن تكون المعلومات ملائمة للقرار المفروض، أو يمكن تجميع البيانات الازمة وتحويلها إلى معلومات ملائمة أن يتم تجميع المعلومات المتعلقة بالموقف الإداري قبل تحديد البدائل. تتوقف الحاجة إلى المعلومات دقيقة على الأساليب المستخدمة لقياس البدائل المختلفة.

والإدارة تعتمد في إتخاذها للقرارات وأداء وظائفها الأخرى من تخطيط ورقابة على معلومات محاسبية وغير محاسبية، ويرجع إهتمام الإدارة بالمعلومات المحاسبية إلى أنه يتم إعدادها وتوفيرها عن طريق متخصصين في قياس وتجميع وتسجيل وتبويب وتوصيل المعلومات وهم المحاسبون.

10 عبد الهادي، عصام محمد البحيصي، دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الادارية، مذكرة تخرج لنيل متطلبات درجة الماجيسير في المحاسبة والتمويل، غزة وفلسطين، 2006، ص66 -69.

ويعود إهتمام الإدارة بالمعلومات المحاسبية كذلك لكونها المحرك لإدارة أي منشأة، بل وتحدد قدرتها على أدائها لوظائفها كما تتوقف درجة فعالية الإدارة على مدى وفرة وجودة المعلومات الازمة للتخطيط والرقابة والمتابعة تحقيقا لأهدافها المرجوة.

التغذية العكسية للمعلومات في نظم الرقابة تنتج نتيجة المقارنة ما هو مستهدف طبقا للموازنة ونتائج الأداء الفعلي، وتستخدم المعلومات التي تتضمنها التقارير المحاسبية في تسجيل الإنجازات عن مدى التقدم الحاصل في الأداء الفعلي قياسا بأداء المخطط.

خلاصة الفصل :

لقد توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن عملية اتخاذ القرار، تمثل احد الأنشطة الاستراتيجية في العمل الإداري وكذلك فان المعلومات تعبر أساسا لاتخاذ القرار، ولكي يكون القرار جيدا وصائبا إلى حد ما يجب أن يعتمد على المعلومات ملائمة من بينها المعلومات المحاسبية وقد اكتسبت عملية اتخاذ القرار أهمية بالغة في العصر الحديث خاصة بعد أن أصبحت المنشآت الاقتصادية، تعمل بمواد كثيرة وبمعدات ضخمة وأصبحت تقوم باستثمار أموال ضخمة وأصبحت عملية اتخاذ القـــرار في مجال الإدارة بمثابة المحرك الحقيقي لنشاط المنظمات ونقطة الانطلاق نحو تحقيق الأهداف المرجوة.

وغياب نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة يعني عدم قدرة المؤسسة على تحقيق الاستمرارية، وصعوبة تحقيق الفعالية في بعض الأنشطة الخاصة بالمؤسسة.

الفصل الثالث

دراسة حالة في مؤسسة محاجر الغرب.

تمهيد :

تطرقنا في الجانب النظري إلى كيفية مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في إتخاذ القرار داخل المؤسسة من خلال إستعراض أهم المفاهيم الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي وإتخاذ القرار.

أما في هذا الفصل سنتناول إسقاط الدراسة النظرية في صورة تطبيقية على الواقع، وقد إخترنا مؤسسة محاجر الغرب لتكون محور دراستنا الميدانية ، يتم تقسيم الفصل إل ى ما يلي:

المبحث الأول : عموميات حول مؤسسة محاجر الغرب .

المبحث الثاني : واقع نظام المعلومات المحاسبي ودوره في إتخاذ القرار في المؤسسة.

مؤسسة محاجر الغرب بسيدي لخضر أصبح لها دور بارز في تنمية المشاريع على مستوى البلدي وتمويل هذه الأخيرة ما تحتاجه من أموال.

المبحث الأول : عموميات حول مؤسسة محاجر الغرب

المطلب الأول : تقديم عام لمؤسسة محاجر الغرب.

تم إنشاء المؤسسة عن طريق مداولة المجلس الشعبي البلدي لبلدية سيدي لخضر في جلسته العادية يوم 2002/11/04 برئاسة السيد قاضي ميلود بصفته رئيسا للبلدية وعين السيد بلميلود لخضر ككاتب للجلسة بحضور جميع أعضاء المجلس الشعبي البلدي وعددهم عشرة وأمام هذا الوضعية وقصد الحفظ على التوازن المالي للبلدية ،وبعد الإستغلال العشوائي للرمال.

صرح السيد رئيس صبعة إنشاء مؤسسة التسيير وإستعمال المرملة لبلدية سيدي لخضر وفق القوانين ولاسيما.

- القانون رقم 08/90 بتاريخ 07/04/1990 المتعلق بالبلدية وخاصة المادة 138/137.
- القانون رقم 90/11 المؤرخ في 21/04/1990 المتعلق بعلاقات العمل.
- المرسوم 83/200 المؤرخ في 19/03/1983 المحدد لشروط إنشاء المؤسسة العمومية المحلية وتنظيمها وتسييرها.

عندها قرر المجلس بالإجماع :

إنشاء مؤسسة تسيير وإستغلال المقلع الرملي بسيدي لخضر والمكان مقرها الإجتماعي بشارع حقاني حمو سيدي لخضر .E.G.E.CS

- رأس مالها 1000000000.دج.

بطلب من السيد والي الولاية المصادقة على المداولة وفق أحكام المادة 08 من المرسوم رقم 83/200 المذكور أعلاه.

بعد أن تداول المجلس الشعبي البلدي قصد تنمية المؤسسة وإقتراحه للأسماء التالية:

- منجم الغرب.

- سيدس لخضر مناجم.
- مناجم الظهرة.

إختيار الإسم التجاري من إدارة المركز الوطني للسجل التجاري المفوض قانونا وهو محجرة الغرب بمقتضى شهادة بتسجيل رقم 135811 المؤرخة في 2002/12/17 :

EURL-CARRLERES DE L'OUEST

بعد المصادقة شرعت المؤسسة في فتح أبوابها ومزاولة النشاط الإداري إبتداء من 2003/01/01 تحت إدارة السيد مختار مزيلط مديرا إبتداءا من 2003/04/01 شرعت في عملية بيع الرمال بمقلع أولاد سي العربي - سيدي لخضر لازالت إلى يومنا هذا تنشط.

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للمؤسسة

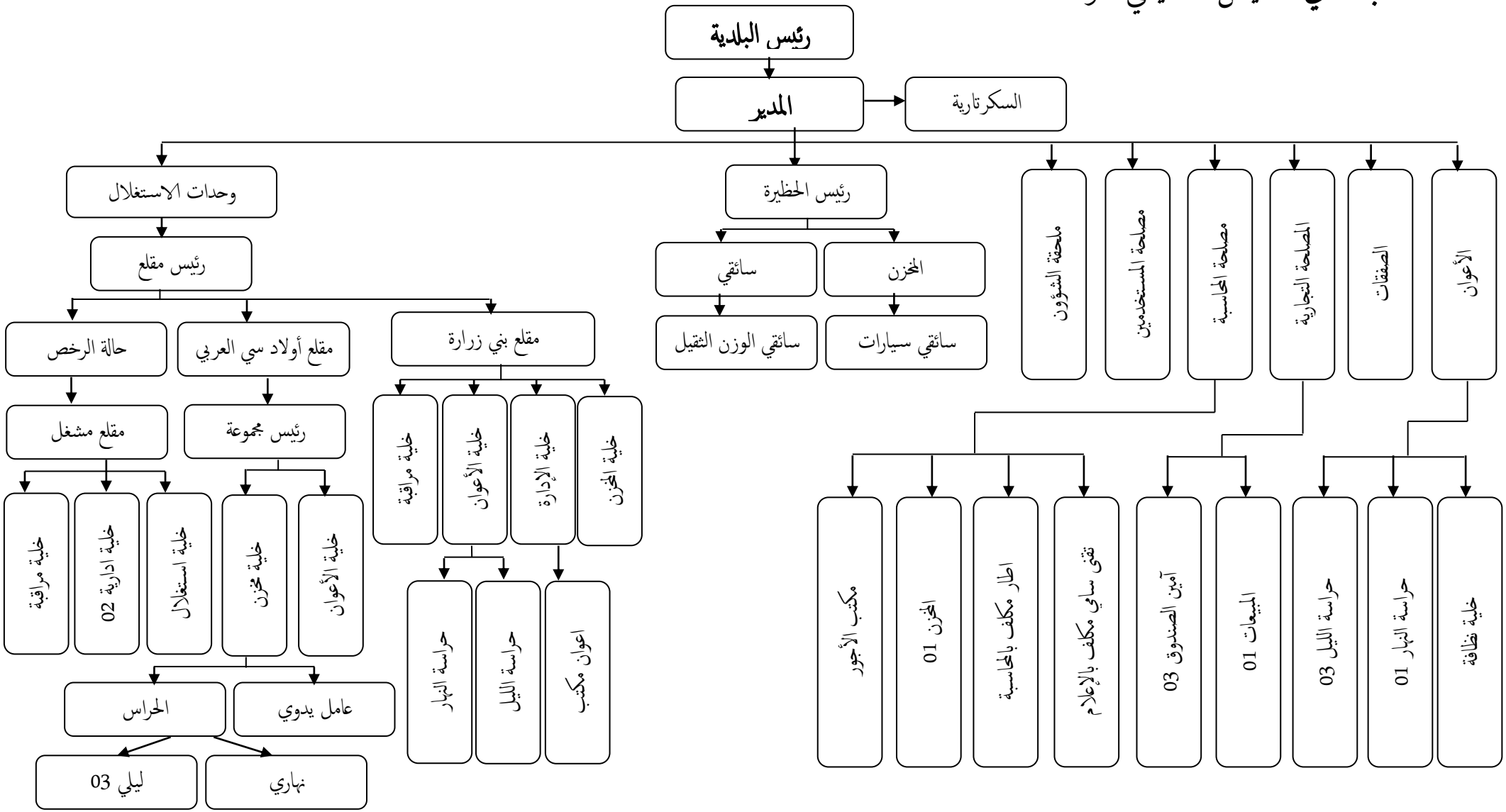

المبحث الثاني : واقع نظام المعلومات المحاسبي ودوره في إتخاذ القرار في المؤسسة.

المطلب الأول : الأنظمة المحاسبية للمؤسسة وتأثيرها في عملية إتخاذ القرار، قسم المالية قسم مراقبة التسيير قسم التدقيق الداخلي.

اولا : الأنظمة المحاسبية للمؤسسة.

تستمد المؤسسة أنظمتها من مصالحها الداخلية والخارجية.

المصالح الداخلية :

1 : قسم المحاسبة المالية

هي عبارة عن مجموعة الطرق الفنية لتسجيل وتبويب العمليات المالية التى قامت بها المنظمة خلال الزمن ، وبالتالي فإن البيانات المحاسبية عبارة عن سجل تاريخي الاحداث المالية التي قامت بها المنظمة المتعلقة بالوضع المالي في صورة نقدية للمؤسسة.

يقوم قسم المحاسبة المالية بتحويل البيانات المتمثلة في الاحداث والعمليات المالية إلى معلومات متمثلة في مجموعة القوائم المالية والتقارير المالية يتم توصيلها إلى متخذي القرار ويتمثل في المدخلات والمعالجة والمخرجات و التغذية العكسية.

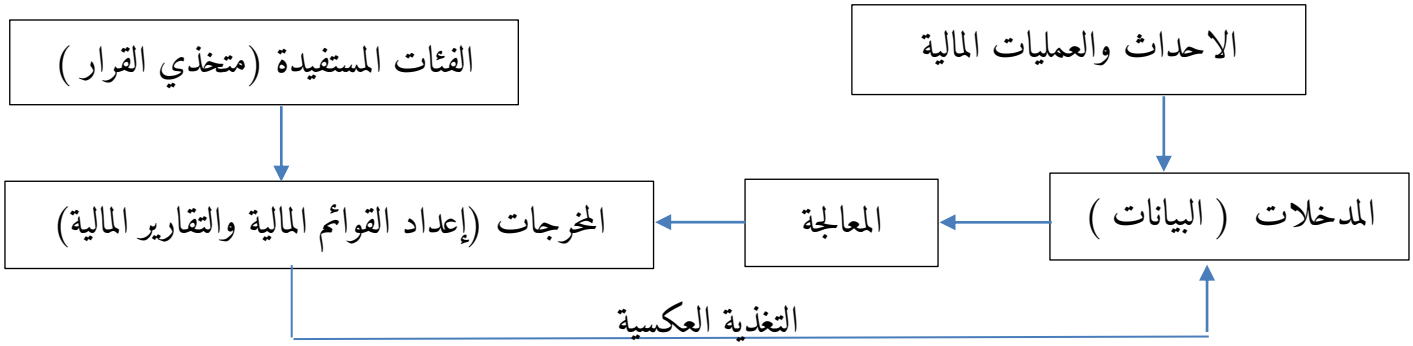

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة.

1) **مدخلات البيانات :** تمثل ما يتم جمعه من بيانات عن مختلف العمليات والاحداث المالية عن العلاقة المنشأة بالأطراف الخارجية مدخلات النظام، وتشمل مرحلة المدخلات البيانات المالية الفرعية التالية:

- تسجيل البيانات.
- تصنيف البيانات.
- تجميع البيانات المتشابهة.
- تأكد من صحة البيانات.

2) **معالجة البيانات** : هي مجموعة العمليات التي تقوم بتحويل المدخلات إلى المخرجات وتتمثل في عمليات التالية : التجميع، التبويب ،التلخيص.
3) **مرحلة المخرجات** : هي حاصل تفاعل العمليات التشغيلية التي تجري على المدخلات وتشمل كمجموعة التقارير والقوائم المالية الناتجة عن تفاعلات العمليات التشغيلية.
4) **التغذية العكسية** : هي عملية قياس رد فعل المستخدمين ،فهي نظام ينظم معدل إدخال المدخلات إلي النظام ومعدل إخراج المخرجات من النظام.

2 : قسم مراقبة التسيير

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي الركيزة الاساسية لبناء نظام مراقبة التسيير، فهي نظام شامل للمعلومات يسمح بجمع وترتيب المعلومات وترجمتها قصد فهم وتبين نجاعة كل وظيفة في المؤسسة وبموجبه يتم صيانة المؤسسة وحمايتها من الأخطاء قبل ونوعها وذلك معالجة وتصحيح الانحرافات عن طريق التهيئة السليمة للقاعدة التي تستند عليها المؤسسة عند اتخاذ القرار .

وقد استنتجنا ان لنظم المعلومات مراقبة التسيير دور هام في المؤسسة، حيث أن نظام مراقبة التسيير يعمل على تقديم معلومات صحيحة لمختلف القرارات بإعتباره نظام معلوماتي لتسيير المؤسسة.

ويمكن تحديد ثلاثة انظمة اساسية لمراقبة التسيير.

- نظام المعلومات حول المحيط.
- نظام المعلومات مراقبة التسيير.
- نظام المعلومات للمراقة الاستراتيجية.

يتكون نظام مراقبة التسيير مما يلي

1) **المدخلات** : تتمثل في دراسة المعالجة التحليلية والتدفقات المالية الخارجية والتدفقات الداخلية في مدخلات النظام.
2) **المعالجة** : حساب التكاليف تمثل الوسائل المعالجة لنظام المعلومات المحاسبي
3) **المخرجات** : تمثل كل من التكاليف والخطط تمثل مخرجات النظام.

3 : قسم التدقيق الداخلي

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أحد اهم المقومات الاساسية لنظام الرقابة الداخلية الفعال ويمنح عملية التدقيق الداخلي أحسن أداء.

حيث يلعب التدقيق الداخلي دور هام داخل المؤسسة فيعمل على مساعدتها في التحكم الداخلي وذلك من خلال ما يلي:

- التحقق من دقة أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة.
- فحص جميع السجلات والبيانات والمستندات المحاسبية.
- المساهمة في رسم السياسة الإدارية وإتخاذ القرارات في الحاضر والمستقبل.
- تحسين الضمان الذي يتعلق بالرقابة.
- حماية أصول المؤسسة.

4. مصلحة المحاسبة :

تقوم تقوم بتنفيذ وتسجيل كل العمليات المرتبطة بنشاط المؤسسة ومنها تسجيل يومي للمبيعات المشتريات والاستثمارات العمليات المصرفية مع المؤسسات المالية عمليات مختلفة كتسجيل أجور المستخدمين والعمليات المتعلقة بالخزينة المقدمة إلى المؤسسة وهذا حسب مخطط المجلس الوطني PCN.

يتم إفتتاح السنة المالية في 01 جانفي من كل سنة ويتم اقفالها في 11 ديسمبر من كل سنة حيث تتم عملية الجرد والترصيد كل الحسابات وعملية التحليل لكل الأرصدة المتعلقة بالميزان.

5. مصلحة الموارد البشرية:

- متابعة كل ملفات المستخدمين من غيابات وحركة العمال من دخول وخروج.
- مراقبة النظام العام داخل المؤسسة وفق القانون الداخلي.
- تنظيم المخطط الهيكلي للمؤسسة حيث يتم توضيح كل مصلحة.

6. مصلحة الضرائب : حيث إن المؤسسة تدفع الضرائب.

7. مصلحة الضمان الاجتماعي : تتعلق بالتأمينات .

8. مصلحة الموردين : تشتري المؤسسة المواد الأولية من الموردين.

9. مصلحة التجارية (مصلحة المبيعات) : تحرير الفواتير وتسليمها للمحاسب من أجل إدراجها في نظام المحاسبي كمداخيل للمؤسسة.

10. مصلحة المخزن : إدخال فواتير الممولين المكلفين بتمويل المؤسسة بالمواد سواء مواد مكتبية أو قطاع الغيار أو الوقود .

11. مصلحة قسم الرواتب والأجور : يقوم بتسليم إجمال الرواتب الشهرية والسنوية للمحاسبة.

12. مصلحة المستخدمين : تقوم بتوجيه عدد العمال واختصاصاتهم.

13. مصلحة الصفقات : تهتم بتقديم كل أنواع الصفقات والعقود التي تبرمها المؤسسة مع المؤسسات الخارجية.

أ) المصالح الخارجية :

المقالع : العنصر الأساسي في المؤسسة حيث يرتكز على استغلال المحجر الرملي وهذا بالتنسيق مع المصلحة التجارية وذلك بتحرير فاتورات ووصولات الشحن للرمل حيث يتقدم الزبون للمقلع ويقدم وثائق مذكورة سابقا إلى مكتب موجود هناك، ويتم تزويده بإذن الدخول للمقلع من أجل شحن الرمل حسب الكمية القاهرة في الفاتورة وبعد ذلك وقبل خروجه من المقلع يحصل على وصل تسليم يحتوي على الكمية والتاريخ وسلعة الخروج ورقم الشاحنة وأسم السائق ثم يتم ختمه بمصلحة مراقبة الخروج.

ثانيا: تأثيرها في عملية إتخاذ القرار.

- تحويل البيانات لإنتاج المعلومات الضرورية لاتخاذ قرارات المختلفة.
- إنتاج تقارير دقيقة في الوقت الكلام ما يساعد متخذي القرار على إتخاذ القرارات الراشدة في المؤسسة.
- يساهم نظام المعلومات المحاسبي دعم القرار في الحل من خلال قدرتها على بناء النماذج وتحليلها.
- يساعد في تحليل الحلول لحل المشكلة وتقييمها وفقا لمعايير محددة مسبقا.

المطلب الثاني : مزايا وعيوب نظام المعلومات في المؤسسة.

أولا : مزايا المؤسسة.

- النفع الإجتماعي حالة العامل.
- المساهمة في إقتصاد الوطني من خلال تمويل الخزينة العمومية.
- حماية البيئة مثل مهمة التشجير.
- السهولة في التعامل مع الزبون.
- تمويل المؤسسات فيما يخص البناء.
- تمويل خزيمة البلدية بإعتبارها شريك المؤسسة من أجل تغطية بعض أعبائها.
- المساهمة في جميع نشاطات البلدية، الإنارة.

ثانيا :عيوب المؤسسة.

- حكم نشاط المؤسسة بإستغلال الرمل مما يؤدي بهال إلى تعرية التربة.
- التبعية للتسيير الخارجي مجلس الإدارة(مجلس الشعبي البلدي).
- الأعباء الإضافية.

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل دراسة واقع نظام المعلومات المحاسبي لدى مؤسسة محاجر الغرب لسيدي لخضر ومن خلال أهمية نظام المعلومات المحاسبي ودوره الفعال في المساهمة في التسيير الحسن للمؤسسة، حيث تم التطرق إلى الأنظمة المحاسبية للمؤسسة ومزايا وعيوب نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة.

ودلت النتائج على أن نظام المعلومات المحاسبي هو نظام معلوماتي متكامل له على إنتاج معلومات أكثر قابلية للفهم لمتخذ القرار في مؤسسة محاجر الغرب.

خاتمة عامة:

من خلال دراستنا لموضوع نظام المعلومات المحاسبي ودوره في إتخاذ القرار حاولنا إبراز الدور المهم والفعال الذي تفعله في توفير المعلومات والبيانات التي تساعد مختلف المسيرون على إتخاذ القرارات الراشدة والمناسبة للحفاظ على إستمرارية المؤسسة ووجدنا أيضا عمية إتخاذ القرار لا تتوقف بوجود القرار الشيد بل يتعدى إلى أن يطبق بجعله يحقق الأهداف المرجوة وقد أصبح نظام المعلومات المحاسبي هو المسؤول على توفير المعلومات التي تحتاجها المؤسسة، والي أهمية تفوق كثير ما كانت تمثله في ما مضى.

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

* الإستمرارية في جاجة المؤسسة إلى إستخدام كافة الوسائل المحاسبية في إنتاج عملي وإتخاذ القرار إعتمادا على الفعالية في القبول العام لدى المؤسسة في إستخدام نظام المعلمات المحاسبتي.

* من متطلبات تصميم نظام المعلومات المحاسبي توفير عوامل الملائمة والثقة والمصداقية في المعلومات التي تم تجميعها بغرض معالجتها لإتمام عملية إتخاذ القرار في الوقت المناسب.

* أهمية قيام المؤسسات بالتحديث المستمر ونشر معلومات محاسبية وخطط مستقبلية للمؤسسة بما يفيد على التنبؤ وتقديم خططها الاستراتيجية مع مراعاة الوضع التنافسي للمؤسسة.

* يعمل نظام المعلومات المحاسبي على إنتاج معلومات لازمة لإتخاذ القرارات الراشدة.

* تسعى مؤسسة محاجر الغرب إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تصب في مجملها على تحقيق المستويات المطلوبة من الجودة لكسب رضا الزبون .

* المؤسسة تواجه صعوبات كبيرة في عملية التوظيف من طرف المديرية العامة حيث تعتبر هذه الأخيرة المسؤول المباشر في إتخاذ القرارات .

* نظام المعلومات المحاسبي المطبق في المؤسسة مهم يساعد على تحسين سير العمل في مختلف الوظائف الإدارية.

الإقتراحات:

بعد تقديم النتائج المتوصل إليها نقترح الإقتراحات التالية:

* العمل على تحسين نظم المعلومات المحاسبي للحصول على محاسبية فعالة ومناسبة لإتخاذ القرار الصحيح.

* توسيع دائرة إستخدام نظام المعلومات المحاسبي.

* الإعتماد على أساليب عملية في إتخاذ القرار.

* السعي نحو تفعيل نظام المعلومات المحاسبي حتى يستجيب لمتطلبات المرحلة.

قائمة المراجع

الكتب :

1) السيد عبد المقصود ذبيان، تصميم النظام المحاسبي في المنشآة المالية، مؤسسة شباب الجامعة مصر 1997، ص 6

2) ستيفن موسكوف، دار ماكس، نظام المعلومات المحاسبية، دار المريخ للنشر، السعودية 2002 ص25.

3) محمد يوسف حفقاوي، نظام المعلومات المحاسبة، الأردن،2001، ص 5 دار وائل للنشر 5.

4) سليمان عتير، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية،مذكرة ماجستير في علوم التسيير ،تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة 2012،غير منشورة، ص 21 ،22.

5) مثير محمود سالم، رمضان محمد قيم، نظم المعلومات المحاسبية، دار المريخ، الرياض،2007، ص38.

6) طرابلسي سليم، تفعيل نظام المعلومات المحاسبي بالمؤسسة الجزائرية ومقدمة لنيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة وباتنة، 2009/2008 ص87.

7) بوفروعة سفيان،نظام المعلومات المحاسبي في تسيير المؤسسة الإقتصادية ،مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجيستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011، ص11، 12.

8) بوفروعة سفيان، مرجع سابق، ص12

9) هبا يعقوب فهد العبيدي، مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبية في شركات الكويتية على التعامل مع العمليات التجارة الإلكترونية رسالة ماجيستير قسم المحاسبة، منشورة جامعة الشرق الوسط، 2012ص33.

10) بوفروعة سفيان، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الإقتصادية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري ،2011_2012ص57ص58.

11) يحي محمد، أبوطالب، المحاسبة الإدارية نظام المعلومات في مجال التخطيط، الرقابة، إتخاذ القرارات، مكتبة عين خميس، القاهرة، 1895، ص 27.

12) عبد الرزاق محمد قاسم، نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة، الدار العلمية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع عمان، 2003، ص18.

13) عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سبق ذكره وص66.

14) عبد الهادي، التطورات الحديثة لنظم المعلومات المبنية على الكومبيوتر، دار الشروق، القاهرة 1992، ص49 ص50.

15) عبد عساف، مبادئ الإدارة الحديثة، المؤسسة العربية للدراسات، الأردن، 2000، ص11.

16) موسى اللوزي، التطوير التنظيمي أساسيات ومفاهيم حديثة، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة، الأولى، 1999، ص31.

17) علي السلنمي، عملية إتخاذ القرارات الإدارية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، الأردن، 1970، ص7.

18) محمد عبد الفتاح باغي، إتخاذ القرارات التنظيمية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2010، ص16.

19) فضيل فاطمة الزهراء (2017)دور نظام المعلومات المحاسبي في إتخاذ القرارات في المؤسسة دراسة حالة مؤسسة محاجر الغرب، مذكرة ماستر تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير 2016_2017. جامعة عبد الحميد إبن باديس ص39، 41،40 .

20) فظيل فاطمة الزهراء 2017 مرجع سابق ذكره ص،41،ص42.

21) أحمد مصطفى خاطر، محمد بهجت كشك، إدارة المنظمات الإجتماعية وتقويم مشروعات الرعاية، ط1 . الأربطة، الإسكندرية، 1993، ص245.

22) كاسر نصر المنصور، نظرية قرارات الإدارية. دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع،عمان الأردن، 2000ص35ص38.

23) حسن علي المشرفي نظرية لبقرارات الإدارية (مدخل كمي في الإدارة دار المسيرة، عمان، الاردن، ط1 1997ص30.

24) عبد الهادي، عصام محمد البحيصي، دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الادارية، مذكرة تخرج لنيل متطلبات درجة الماجيسير في المحاسبة والتمويل، غزة وفلسطين، 2006، ص66 -69.

25) المرجع الأنترنيت، الموقع

www.djelfa.vd/info/showthecqd.php.2t.1465897

الملخص :

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات، وذلك من خلال الاطلاع ومراجعة نظام المعلومات المحاسبية، وبيان طبيعة علاقتها باتخاذ القرارات، وتم اختيار خصائص المعلومات المحاسبية والمتمثلة في :

الملائمة والموثوقية كأساس القياس قدرة النظام كما تم اعتبار قدرة نظام المعلومات المحاسبية على ضمان تدفق مستمر للبيانات على كافة المستويات دليلا لقدرته على التأثير المباشر على عملية اتخاذ القرار.

الكلمات المفتاحية : نظم المعلومات المحاسبية، اتخاذ القرار، خصائص نظام المعلومات المحاسبية.

Résumé :

Cette recherche vise à étudier le rôle du système d'information comptable dans la prise de décision, en faisant le point et faire le point sur le système d'information comptable, et en précisant la nature de son rapport à la prise de décision. Les caractéristiques de l'information comptable ont été retenues, qui sont :

Pertinence et fiabilité comme base de mesure de la capacité du système de la capacité du système d'information comptable à assurer un flux continu de données à tous les niveaux a été considérée comme la preuve de sa capacité à influencer directement le processus décisionnel.

Mots clés : systèmes d'information comptable, prise de décision, caractéristiques du système d'information comptable.